اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS وآثارها المحتملة مستقبلا على النشاط السياحى الدولى وإيراداته فى مصر

د . جليلة حسن حسنين

قسم الدراسات السياحية ، كلية السياحة والفنادق ، جامعة الاسكندرية

مقدمـة :

أصبح النشاط السياحى من أبرز الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمى حتى أن وظيفة من كل عشرة وظائف تنشأ من خلاله كما أنه من حيث القيمة يمثل نحو ٢١ ٪ من إجمالى التجارة العالمية ، ومساهمته فى الصادرات الدولية تفوق مساهمة أى نشاط آخر منفرداً (١) .

وأصبح عديد من الدول النامية يعتمد على النشاط السياحى الدولى فى اكتساب النقد الأجنبى اللازم للتنمية حتى قيل أنه قد حل محل صادرات السلع الأولية التى كانت هذه الدول معروفة باعتمادها الكبير عليها فى تجارتها الخارجية .

وفى مصر برزت أهمية النشاط السياحى الدولى منذ بداية السبعينات فى إطار سياسة الانفتاح على العالم الخارجى واستعادة العلاقات مع العالم الخارجى . وكان ذلك بعد فترة اتسمت بوضع قيود مكثفة على حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والتجارة الخارجية فى إطار فلسفة اشتراكية وتوجهات للاهتمام بالداخل . وساعد على نمو الحركة السياحية الدولية فى مصر عقد معاهدة كامب ديفيد مع اسرائيل والتى أكدت على توجه مصر نحو السلام والاستقرار .

وظل النشاط السياحى الدولى فى مصر ينمو بصفة مطردة حتى أصبحت إيراداته تشكل أهم مصادر النقد الأجنبى مع دخل قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج وصادرات البترول (٢) .

وبالنسبة للأنشطة الإنتاجية داخل الاقتصاد المصرى أصبح النشاط السياحى مسئولاً عن ٧ ٪ من القوة العاملة المشتغلة (٣) .

وفى مراكش فى عام ١٩٩٤ وقعت مصر مع أكثر من مائة (٤) من بلدان العالم التى شاركت فى دورة الجات فى أرجواى على اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO (٥) . وقد ذهبت هذه

الإتفاقية إلى أبعد مما ذهبت إليه اتفاقية الجات GATT وذلك بوضع مبادىء لتحرير « تجارة الخدمات » لأول مرة فى تاريخ العالم الحديث .

ويستهدف هذا المقال محاولة الكشف عن الآثار المتوقعة لاتفاقية تجارة الخدمات GATS على النشاط السياحى الدولى فى مصر مستقبلاً ومن ثم وضع بعض التصورات عما ينبغى أن تكون عليه سياستنا السياحية فى هذا الإطار .

الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS :

بينما اتجه العالم بشكل متزايد نحو تقييد التجارة الدولية فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية إلا أن النوايا اتجهت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نحو تحرير هذه التجارة وذلك تأكيداً للرغبة فى السلام وحق الشعوب أن تنعم بمزيد من الرفاهية الاقتصادية . وفى ذلك المناخ أقدمت بلدان العالم بعد انتهاء الحرب الثانية وفى أول عام ١٩٤٨ على وجه التحديد إلى عقد ا تفاقية الجات GATT (الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة) وذلك لتحرير التجارة السلعية على المستوى العالمى .

ونظمت هذه الإتفاقية العالمية لعملية لقاء دورى بين الدول الأعضاء فيما عرف باسم الدورات Rounds من أجل التفاوض المستمر على تخفيض التعريفة الجمركية . وفى هذا الإطار عقدت دورة كيندى والتى أنهت أعمالها فى عام ١٩٦٧ ودورة طوكيو والتى أنهت أعمالها فى عام ١٩٧٩ . وتم فى هاتين الدورتين معا الإتفاق على تخفيضات فى التعريفة الجمركية على مستوى العالم قدرت بحوالى الثلث . وفى عام ١٩٨٦ عقدت دورة أورجواى والتى أنهت أعمالها فى عام ١٩٩٤ بعقد اتفاقية منظمة التجارة العالمية التى حلت محل اتفاقية الجات .

والحقيقة أن مسار دورة أورجواى اختلفت عن الدورتين السابقتين ، فلقد كانت السياسات التى تستهدف تحرير التجارة تعرض على الدول المشاركة على سبيل الاختيار فى الدورتين السابقتين، وكان عديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء يضع مبررات لرفض اجراءات تحرير التجارة حفاظاً على المصالح القومية . أما فى دورة أورجواى فقد تغيرت الإتجاهات ورؤى أن من الضرورى اتباع سياسات « ملزمة » وليست اختيارية لتحرير التجارة . ثم كان اقتراح ادخال تجارة الخدمات تحت مظلة الحرية التجارية سبباً رئيسياً فى تغيير مسار مفاوضات دورة أورجواى وفى استبدال الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة GATT باتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO .

لقد كانت فكرة تحرير تجارة الخدمات مرفوضة تماماً فى دورات الجات السابقة لدورة أورجواى وحينما قبلت هذه الفكرة أيقنت الدول أنها أصبحت بحاجة إلى منظمة جديدة تضم فى إطارها المبادىء العامة والقواعد الحاكمة لتحرير التجارة فى السلع والخدمات . وتبعاً لاتفاقية WTO تم تشكيل مجلسين منفصلين أحدهما يختص بالإتفاقية المنظمة لتحرير التجارة السلعية بينما الثانى يختص بالإشراف على الإتفاقية المنظمة لتحرير تجارة الخدمات GATT حتى يتم وضعها موضع التنفيذ .

ولقد اتسمت المفاوضات الخاصة بتجارة الخدمات بصعوبتها وظهور عديد من المشكلات الفنية فيها بسبب تعدد أنواع الخدمات وتصنيفاتها الفرعية . فهناك الخدمات المالية Financial Services بجميع أشكالها وهناك السفر والسياحة ، والإتصالات وخدمات الإصلاح والصيانة وخدمات المعلومات والكمبيوتر . وفى مواجهة الصعوبات والمشكلات خاصة فى مجالات الإصلاح وصيانة الطائرات وخدمات النقل الجوى وخدمات الكمبيوتر CRS والغموض الذى يكتنف كيفية مواجهتها اتفقت الدول على عقد دورات مفاوضات مستقبلاً لأجل التوصل إلى اجراءات محددة بشأن تحرير تجارة هذه الخدمات ، على أن تبدأ الدورة الأولى منها خلال خمس سنوات من سريان اتفاقية WTO والتى وقعت فى عام ١٩٩٤ . ومع ذلك فقد تم الإتفاق مبدئياً على عقد مفاوضات خلال السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ حول عشرة موضوعات مختلفة تمتد من الخدمات المالية إلى ا لمعونات التى تتلقاها بعض الخدمات من الدول وكذلك الأسعار الرسمية لها .

أما بالنسبة للسياحة فقد رتبت الإتفاقية خلال ستة أشهر من عقدها لعقد مفاوضات بين الدول حول حركة الأشخاص الطبيعيين بهدف تحسين الأوضاع والإلتزامات القائمة حالياً ، وحول قضية « دعم » النشاط من جانب الحكومات وماقد تفرضه هذه من إجراءات وقائية طارئة أو « ضرورية » تؤثر فى النشاط ، وكذلك تجهيز برامج عمل للإتفاق على الضوابط والتنظيمات الخاصة بالمؤهلات المهنية والاجراءات والمستويات الفنية ومستلزمات التراخيص بحيث لاتمثل عقبات أمام ممارسة النشاط . هذا بالإضافة إلى بحث الموضوعات الخاصة بالسياحة والبيئة .

المبادىء العامة لإتفاقية تجارة الخدمات GATS : (٦)

ان اتفاقية تجارة الخدمات GATS والتى سنشير إليها فيما بعد « الجاتس » هى أول اتفاقية دولية متعددة الأطراف تغطى التجارة والاستثمار فى مجال الخدمات بهدف تحريرها نهائيا من كافة القيود عبر البلدان المختلفة . وقد تم الإتفاق على عدة مبادىء أساسية فى هذه الإتفاقية وهى :

١ ـ مبدأ المساواة :

ويعنى مساواة جميع الأشخاص ـ طبيعيون أو معنويون ـ من جميع الدول الموقعة على الإتفاقية حينما يمارسون نشاطهم داخل أى دولة بينهم . وأن هؤلاء سوف يستفيدون بلا تفرقة من أية خطوات أو اجراءات تتخذ لأجل خفض الحواجز والقيود التجارية مستقبلاً .

٢ ـ مبدأ شفافية الحماية Transparency :

ويعنى بصفة عامة أن تقتصر حماية السلع « إذا لزم الأمر » على وسيلة واحدة واضحة وهى التعريفة . أما بالنسبة للخدمات والتى تختلف فى طبيعتها عن السلع فإن مبدأ الشفافية يعنى أنه إذا لزم الإلتجاء إلى فرض قيود على الأجانب أو الشركات الأجنبية فى السوق المحلى فلا بد من تعريف وتصنيف هذه القيود بشكل واضح تماماً .

٣ ـ مبدأ الاستطراد فى تحرير التجارة :

ويعنى تعهد الدول بتطبيق مستويات الحماية المنخفضة التى توصلت إليها من قبل بالإضافة إلى تعهدها بالعمل على الاستمرار فى التفاوض مع دول الإتفاقية لاتخاذ مايلزم من اجراءات لمزيد من خفض مستويات الحماية على الأسس المتفق عليها منذ عام ١٩٩٤ حتى يتم تحرير التجارة تماماً .

وبالنسبة للسياحة فإن هذا المبدأ يعنى عدم التراجع عن الحقوق التى أعطتها أي دولة فى الإتفاقية للأجانب (أشخاص أو شركات) لممارسة النشاط داخلها وعبر حدودها والعمل على التخلص تدريجياً من بقية القيود المفروضة على الأجانب فى ممارسة النشاط حتى يتم نهائياً مساواتهم فى المعاملة مع المواطنين .

والحقيقة أن النشاط السياحى يتميز من بين جميع الأنشطة الخدمية فى عديد من الدول بأن كان له السبق فى مجال منح العنصر الأجنبى ميزات خاصة . ولذلك فإن مبدأ الإستطراد فى تحرير التجارة يعنى احترام الحالات التى تحررت فيها التجارة السياحية ثم العمل على زيادة تحريرها من أية عقبات باقية أمامها مستقبلاً . أما فى الحالات الأخرى التى لم يتم فيها بعد تحرير النشاط السياحى فإن مبدأ الإستطراد يعنى الإلتزام بقواعد « الجاتس » أولا ثم الدخول فى المفاوضات للإتفاق على مايلزم من اجراءات لمزيد من التحرر فيما بعد .

وبعد الإتفاق على هذه المبادىء العامة ينتظر من الدول أن تحدد كيفية العمل على وضعها موضع التنفيذ العملى . وبالنسبة لقطاع الخدمات فإن المفروض أن تقوم كل دولة من خلال هذا

الإطار ـ بوضع مقترحات واضحة تستهدف إنقاص وإزالة العقبات التى تقف أمام معاملة الأجانب ـ أفراداً أو شركات ـ فى أسواقها معاملة مواطنيها وشركاتها الوطنية . وحينما يتفق على هذه المقترحات ويتم وضعها موضع التنفيذ الفعلى واحترامها من قبل جميع الدول سوف يتمتع كل من يعمل فى نشاط الخدمات ـ شركات أو أفراد وبغض النظر عن جنسيته ـ بحرية تامة فى تقديم خدماته عبر الحدود إلى المواطنين فى أى دولة أخرى . وبالتالى لن تكون هناك أية أشكال للتفرقة أو التمييز بين مشروع وآخر أو فرد وآخر داخل أى دولة بحجة أن هذا وطنى وهذا أجنبى .

وتبعا للإتفاقية والتوجهات العامة الدولية فإن من المنتظر أن تتحقق هذه الظروف فيما عدا الحالات التى قد يتقرر فيها السماح لبعض الدول بالاحتفاظ « استثنائياً » بحق التمييز فى المعاملة بين مواطنيها وشركاتها ومواطنى وشركات الدول الأجنبية .

أساليب تحقيق المبادىء العامة لتحرير تجارة الخدمات السياحية : (٧)

بالنسبة للنشاط السياحى فإن تحقيق المبادىء العامة لتحريره يستدعى الإتفاق على الأساليب التى تمكن كل من يعمل فيه بغض النظر عن جنسيته من ممارسة نشاطه عبر الحدود الدولية ، وهذه الأساليب ينبغى أن تشمل مايلى :

١ ـ إزالة جميع العقابات القانونية أو الإجراءات الرسمية التى تمنع الشركات السياحية والفندقية من تأسيس وممارسة نشاطها أو التوسع فى هذا النشاط داخل أى بلد عضو فى اتفاقية الجاتس GATS وذلك عن طريق فتح فروع أو وكالات أو الدخول فى مشروعات مشتركة Joint Ventures ... الخ ، ويتضمن هذا الأسلوب إزالة جميع القيود الرسمية أمام تحركات رؤوس الأموال من أو إلى أى بلد عضو فى الإتفاقية .

٢ ـ حيث يلزم للشركات السياحية (أو غيرها من الشركات) الأجنبية فى مثل الظروف المذكورة سابقاً أن تستثمر فى الأراضى أو فى البنية الأساسية Infra- structure فى الدولة التى تقيم فيها نشاطها فتنشأ ضرورة الحصول على موافقات وتراخيص رسمية من حكومة هذه الدولة . وبالتالى ينبغى توضيح الاجراءات والضوابط اللازمة لحصول الأجانب على كل مايلزمهم من الجهات الحكومية حتى يقوموا بنشاطهم على أسس متساوية مع المواطنين . وقد يلزم فى بعض الحالات وضع استثناءات بالنسبة للاستثمار الأجنبى فى الأراضى أو فى البنية الأساسية . وهنا ينبغى وفقاً للمبادىء العامة التى أرستها الاتفاقية توضيح مجال وظروف هذه الاستثناءات.

٣ ـ العمل على إزالة العقبات أمام تحركات الأشخاص الطبيعيين الذين يعملون فى النشاط السياحى (مثل غيره من الأنشطة الخدمية) عبر الحدود وتمكينهم من الإقامة فى الدولة التى يمارسون فيها نشاطهم . ومن المفهوم أن هذا البند لايعنى تحركات العمال بصفة عامة ومن ثم لايستدعى تغيرات فى قوانين الهجرة وإنما يعنى بشكل خاص تحركات الأشخاص الذين يمتلكون الخبرة والمعلومات والكفاءات الإدارية والوظيفية والفنية فى مجال النشاط السياحى . وربما تحرك هؤلاء الأشخاص على مسئوليتهم الخاصة فى عقود فردية وربما تحركوا من خلال شركات أو وكالات سفر سياحية ... الخ وينبغى تسهيل تحركاتهم على أى حال فى الدخول أو الخروج من أى دولة تبعا لظروف أعمالهم واحتياجاتهم بما يعنى عدم التفرقة فى المعاملة بينهم وبين مواطنى الدولة . كما ينبغى أيضا تسهيل حصول زوجاتهم (أو أزواجهن) وأولادهم القصر على تأشيرات دخول وإقامة (٨) . ولايمنع كل هذا من حق أى دولة فى وضع قيود على حركة الأجانب إذا لزم الأمر لأسباب أمنية أو صحية أو سياسية .

٤ ـ تمكين الشركات السياحية ومنظمى الرحلات ووكالات السفر ... الخ من الحصول على جميع التشريعات واللوائح الحكومية والمراسيم التى تتعلق بنشاطهم . وحيث أن هذه التشريعات واللوائح والمراسيم ذات تأثير خاص على نشاط الخدمات (مثلما تؤثر الضريبة الجمركية على التجارة السلعية) فإن اتفاقية الجاتس أرست تفاهما عاماً للتأكيد على ضرورة عدالة وموضوعية وشفافية هذه التشريعات واللوائح ، مع محاولة وضع أسس عامة تحكمها على المستوى الدولى كلما أمكن هذا . كذلك فإنه لابد من الإتفاق على آلية دولية لحل المشكلات أو المنازعات التى يمكن أن تنشأ بين الحكومات والأجانب الذين يعملون فى الدولة فى النشاط السياحى (أو غيره من الأنشطة الخدمية) .

٥ ـ عدم حجب المعلومات والبيانات الخاصة بالسوق الوطنى عن الأجانب العاملين فى السياحة (كما فى الأنشطة الخدمية الأخرى) دون تمييز عبر وسائل الاتصالات الحديثة حيث أن هذا يسهم مباشرة فى فتح هذا السوق أمامهم .

تحليل الآثار المحتملة لإتفاقية الجاتس على النشاط السياحى الدولى فى مصر :

لابد من التأكيد **أولاً** على أن جانبا من الآثار المحتملة لاتفاقية الجاتس على النشاط السياحى لن يختلف فى حالة مصر عنه فى حالات بلدان نامية أخرى تماثلها فى الظروف . فالنظريات القائمة فى التجارة الدولية تشير إلى آثار محددة لتحرير التجارة على المستوى الدولى سواء على

مستوى السلع أو الخدمات كما أن بعضها يتوقع أن تكون هذه الآثار غالبا فى غير صالح البلدان النامية وهذا ماسوف نبينه فيما يلى . من جهة **ثانية** فإنه مهما كانت دقة التحليل العلمى القائم على النظريات ومايصل إليه هذا من نتائج فإنه لابد من التعرف على الواقع العملى لكل حالة محل البحث ... فهناك ظروف عملية خاصة تحكم كل حالة وتؤثر بالتالى فى التوقعات أو الإحتمالات الخاصة بها من جراء عملية تحرير التجارة . ومن هنا لابد من أن نرى مايخص حالة مصر بالذات فى إطار التحليل العام .

ويحتاج تحليل الآثار بصفة عامة إلى فروض أساسية ، ومنهجياً فإن وجود هذه الفروض سيكون شرطا لصحة أية نتائج يتوصل إليها البحث .

الفروض الأساسية للتحليل :

١ ـ التزام جميع الدول الموقعة لاتفاقية الجاتس بالعمل على تنفيذها على مدى الأجل الطويل . وهذا الفرض بديهى ولكن يلزم التأكيد عليه لأن حالات الانسحاب أو التخلى عن المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية معروفة من قبل ولايمكن انكار حدوثها مستقبلاً (٩) .

٢ ـ القدرة على مواجهة أية مشكلات وفض أى منازعات تنشأ بين دول الاتفاقية بسبب ما يمكن أن يصيب بعضها بأضرار اقتصادية فى الأجل القصير أو المدى المتوسط من جراء تنفيذ الاتفاقية . ويعنى هذا الفرض التأكيد على وجود الأجهزة والتنظيمات الخاصة ببحث المشكلات وفض المنازعات من خلال الاتفاقية والقدرة على وضع نظم للتعويض المالى من جانب بعض الدول فى حالة حدوث أضرار للبعض الآخر .

٣ ـ سيادة حالة من السلام عالميا وأن هناك آلية دولية جاهزة للعمل دائماً لفض أى منازعات تنشأ بين الدول الموقعة على الاتفاقية (سواء عن طريق الأمم المتحدة أو غيرها) .

٤ ـ سيادة المنافسة سواء على المستوى المحلى فى كل دولة أو على المستوى العالمى من جهة أخرى وغياب مثل هذا الفرض يعنى سيطرة بعض المشروعات الاحتكارية الكبرى على النشاط وحجب المزايا المتوقعة من تحرير التجارة سواء السلعية أو الخدمية .

٥ ـ ضمان حرية الأفراد المستهلكين للخدمات فى تحركاتهم الطبيعية من بلد لآخر وكذلك حريتهم فى الانفاق أو تحويل العملات من أو إلى بلدهم أو أى بلد آخر عضو فى الاتفاقية .. وحرية هؤلاء المستهلكين هامة جداً إذ أن حركتهم هى أساس نشاط السياحة ولأن انفاقهم هو إيرادات هذا النشاط ولأن رفاهة هؤلاء فى النهاية هو الهدف الذى تصبو إليه اتفاقية تحرير

التجارة .. وبالرغم من أن معظم القيود التى عرفها العالم فى الخمسينات والستينات والسبعينات على المستهلكين (السائحين) وقدرتهم على تحويل مبالغ نقدية لعملات بلدانهم أو بالعملات الصعبة قد اختفت تدريجيا فى الثمانينات وأصبحت قليلة ومحدودة فى التسعينات ، فإنه يلزم التأكيد على ضرورة استمرار التوجه نحو تحرير حركة المستهلكين .

تحليل الآثار المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات على النشاط السياحى الدولى :

١ ـ الآثار المتوقعة بالنسبة لمركز مصر التنافسى ونصيبها من الإيرادات السياحية :

حينما نقارن بلدان منطقة الشرق الأوسط المتنافسة سياحيا سنجد أن الخدمة السياحية المميزة لدى مصر (١٠) تتمثل فى المقام الأول فيما تمتلكه من آثار قديمة فرعونية ورومانية واغريقية وقبطية واسلامية ثم ثانيا فيما تتميز به بشكل خاص فى عدد من الواحات القديمة الكائنة فى سيوه وبالقرب من الوادى وكذلك بعض الأماكن الغنية بالثروات البحرية مثلما هو موجود فى البحر الأحمر .. وتتيح هذه المزايا السياحية الأثرية والبيئية التى لاتقارن فى مجموعها أو هيكلها اطلاقا بما هو متاح فى بلدان شرق أوسطية أخرى مزايا غير عادية لتنمية دخل النشاط السياحى الدولى فى مصر . ومع ذلك يجب الالتفات إلى أن هذه المزايا السياحية التى نتحدث عنها لا تباع منفردة وإنما فى إطار خدمة سياحية متكاملة يدخل فى مكوناتها عناصر السفر الخارجى والنقل الداخلى والإقامة والطعام والبرامج الترفيهية المكملة ... الخ ، وأن هناك سعراً يدفعه السائح الدولى لهذه الخدمة المتكاملة . ومن ثم فإن هناك منافسة قائمة بين البلدان السياحية فى منطقة الشرق الأوسط تتفاوت تبعاً لما تعرضه كل منها للسائح الأجنبى من حيث المكونات وجودة الخدمات المصاحبة لها والسعر الشامل للرحلة السياحية من بدايتها إلى نهايتها . هذا هو الإطار العام الذى يجرى من خلاله تحليل آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات « الجاتس » .

تتميز الخدمة السياحية بأنها بطبيعتها مركبة ، وبمقارنة البلدان المتنافسة فى تصديرها نجد أن بعض عناصر هذه الخدمة متشابهة وربما متماثلة فى بعض الحالات بينما أن بعضها الآخر يختلف اختلافاً تاماً . ومثال العناصر المتشابهة أو المتماثلة أحيانا ـ خدمات السفر الدولى والنقل الداخلى وخدمات الإقامة فى الفنادق التى عادة ماتصنف بدقة وفقا لمستويات خدماتها (عدد النجوم) وقوائم الطعام الحديث الذى أصبح له مواصفات دولية .. كذلك مما يتشابه ـ ولا يتماثل ـ سياحة الشواطىء والرياضيات المائية والمؤتمرات .. أما ما يختلف من عناصر الخدمة السياحية فيتمثل فيما لدى البلد المضيف من بيئة بمواصفات مناخية وتضاريس مميزة وحياة طبيعية حيوانية ونباتية ، ودرجة نقائها من أعراض وعوامل التلوث بالإضافة إلى مايتمتع به البلد المضيف من تراث ثقافى وحضارى

فيتمثل فى آثار قديمة أو مزارات مميزة .

ان الجاتس فى إطار الفروض الأساسية للتحليل (١١) سوف تؤدى إلى تدفق عنصرين أساسيين من عناصر انتاج الخدمة السياحية وهما : التنظيم ورأس المال من البلدان المتقدمة التى تتميز بوفرة نسبية فيها إلى البلدان السياحية النامية التى تفتقر إلى هذين العنصرين . وسوف يعتمد تدفق هذين العنصرين ليس فقط على المزايا السياحية القائمة وإنما أيضا على مايمكن استحداثه أو تطويره فى مجالها ـ أى المزايا الكامنة Potential . فالمستثمر دائماً خاصة فى الأنشطة التى يزداد فيها نصيب رأس المال الثابت ـ ومنها النشاط السياحى الذى يحتاج فى بدايته إلى مبان وانشاءات ووسائل نقل ـ لابد أن يقوم بتقدير تدفقات ومعدلات الأرباح الصافية مستقبلاً (١٢) . ومن هنا فإن تقدير المزايا السياحية الكامنة التى ترتبط بتدفقات أرباح أكبر مستقبلا أمر فى غاية الأهمية .

وبفرض ثبات جميع العوامل الأخرى المؤثرة على النشاط السياحى ، فإن الثروة السياحية الهائلة من الآثار القديمة والمزارات المميزة لدى مصر التى لاتقارن بأى بلد آخر فى منطقة الشرق الأوسط (١٣) ، بالإضافة إلى مايتمتع به من مناخ وبيئة طبيعية تجمع مابين مزايا البلدان العربية الواقعة على الشاطىء الشمالى لأفريقيا والبلدان العربية وغيرها المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، تهيىء لأكبر قدر من تدفقات الأموال والخبرة التنظيمية الأجنبية وذلك حينما يزيل تطبيق « الجاتس » أى عوائق تقف أمام هذه التدفقات . وليس من العسير التنبؤ بما يمكن أن تؤدى إليه مثل هذه التدفقات من زيادة الطاقة الفندقية وارتفاع مستوياتها ، وزيادة وتنوع المطاعم والأماكن الترفيهية التى يرتادها السياح فى مختلف الأماكن ، وتحسين وسائل النقل الداخلى بالإضافة إلى المساهمة فى تجديد الطرق والوسائل التى تعرض بها الآثار وادخال التحسينات فى البيئة المحيطة بالمزارات المميزة وذلك بهدف تحقيق دخل أكبر من ورائها .

ومعنى ماسبق أن أثر « الجاتس » لن ينحصر فى رفع مستوى الخدمة السياحية الدولية فى مصر مع امكانية عرضها بسعر تنافسى فقط وإنما أيضا ظهور مزايا نسبية Comparative advantages جديدة لها نتيجة عمليات التجديد التى سوف تصاحب تدفقات الخبرة التنظيمية الدولية مع مقادير أكبر من رؤوس الأموال فى الاستثمارات السياحية . ويلاحظ أن امكانية عرض الخدمة السياحية فى الظروف الجديدة بأسعار تنافسية فى سوق المنطقة الشرق أوسطية أو المنطقة المتوسطية يرتبط باقتصاديات النطاق(١٤) Economic of scale والتى تعنى أنه كلما أمكن قيام النشاط السياحى على مستوى حجم أكبر فى الفندقة أو النقل أو غير ذلك كلما أمكن خفض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالى عرضها بسعر أقل .. أما عن عمليات التجديد خاصة فى المجالات المتصلة بالثروة السياحية الأصلية لمصر فإنها ترتبط (بالإضافة إلى مايتيحه مناخ الجاتس) بالتشريعات الضريبية

واتجاه السياسة السياحية للدولة . ففى ظل ظروف بقاء تشريعات ضريبية معتدلة أو مشجعة للاستثمار عموما (١٥) ، وهذا متوقع ، وفى ظل ظروف سياسية سياحية « مرنة » تسمح بمشاركة الاستثمار الأجنبى فى تجديد البنية السياحية الأساسية يمكن أن يتسع نطاق عمليات التجديد بشكل مستمر .

ان التحليل السابق يعنى فى مجمله زيادة المقدرة التنافسية للنشاط السياحى الدولى فى مصر مقارنا ببقية بلدان منطقة الشرق الأوسط (بل وربما أيضا مقارناً ببعض مناطق جنوب أوربا فى حوض المتوسط) ومن ثم زيادة ايراداتها من هذا النشاط .

وقد يثار تساؤل عما إذا كانت الزيادة المتوقعة فى إيرادات النشاط السياحى الدولى لمصر فى ظروف « الجاتس » سوف تتم على حساب دول سياحية أخرى فى المنطقة أم لا ؟

الجدير بالذكر وقبل تناول السؤال أن نصيب مصر من الايرادات السياحية لمنطقة الشرق الأوسط فى ١٩٩٢ قد بلغ ٥ر ٥٠ ٪ ويأتى بعدها مباشرة المملكة السعودية بسبب السياحة الدينية ويبلغ نصيبها ٥ر ١٨ ٪ فى عام ١٩٩٢ وتحصل سوريا على ١١ ٪ والأردن على ٥ر ٨ ٪ من إجمالى الايرادات السياحية فى منطقة الشرق الأوسط فى عام ١٩٩٢ (انظر الجدول رقم ١) .

جدول رقم (١) السياحة الدولية فى منطقة الشرق الأوسط فى عام ١٩٩٢(*)

البلـــــد	عدد السائحين	الايرادات بالمليون دولار
البحرين	١ر٤١٩	١٧٧
مصر	٢ر٩٤٤	٢ر٧٣٠
العراق	٥٠٤	٢٠
الأردن	٦٦١	٤٦٢
الكويت	٦٥	٢٧٣
ليبيـا	٨٩	٤
عمان	١٩٢	٨٥
قطر	١٤١	–
السعودية	٧٥٠	١٠٠٠
سوريا	٦٨٤	٦٠٠
الامارات العربية المتحدة	٤٠٠	–
اليمن	٧٢	٤٧
الاجمالى	٧ر٩٢١	٥ر٣٩٨

(*) المصدر : François Vellas, Lionel Bécherel , International Tourism An Economic Perspective p 48.

إن زيادة المقدرة التنافسية نسبياً لاحدى دول المنطقة وهى مصر فى إطار الجاتس يعنى امكانية تمتعها بنصيب نسبى أكبر من الدخل السياحى الإجمالى للمنطقة مما يأتى على حساب النصيب النسبى لدول أخرى فى منطقة الشرق الأوسط من هذا الدخل ، ولكن ينبغى التأكيد على أن هذا لايعنى بالضرورة انخفاض الدخل السياحى لهذه الدول بعد تطبيق « الجاتس » . فالواقع أن جميع دول المنطقة تبذل الآن جهوداً مستمرة من أجل تنمية ايراداتها السياحية الدولية . فإذا قلنا أن تطبيق «الجاتس» سوف يؤدى إلى تدفقات خبرات تنظيمية ورؤوس أموال دولية إلى عدة دول فى منطقة الشرق الأوسط وليس فقط مصر وهذا أمر طبيعى ، فإن امكانية تنمية ايرادات النشاط السياحى الدولى سوف تزداد فى هذه الدول أيضا . وبالتالى فإن زيادة نصيب مصر النسبى من الدخل السياحى لمنطقة الشرق الأوسط والذى سوف يعبر عن تحسن موقفها التنافسى السياحى النسبى فيها لن يعنى نقص الايرادات السياحية لدول أخرى فى المنطقة وإنما فقط نقص أنصبتها النسبية . بعبارة أخرى أن تدفقات رؤوس الأموال والخبرات التنظيمية الأجنبية فى إطار « الجاتس » إلى دول منطقة الشرق الأوسط سيعمل على إعادة توزيع الدخل السياحى الدولى لهذه المنطقة فى صالح الدول التى تمتلك مزايا سياحية أكبر نسبياً ، وذلك بفرض تساوى جميع العوامل الأخرى التى تحكم النشاط السياحى عموما فى أى دولة .

٢ - توزيع إيرادات النشاط السياحى الدولى فى مصر :

يتبين مما سبق أنه فى ظل افتراضات معينة من المتوقع زيادة ايرادات النشاط السياحى الدولى فى مصر وذلك تبعا لزيادة تدفقات رؤوس الأموال والخبرات التنظيمية الأجنبية إليها فى إطار تطبيق الجاتس . ولكن لنفس هذه الأسباب فإن من المتوقع أن يعاد توزيع إيرادات هذا النشاط السياحى الدولى بين العناصر الإنتاجية الأجنبية من جهة والوطنية من جهة أخرى . وهناك عدد من العوامل سوف تحكم عملية إعادة التوزيع هذه نبحثها فيما يلى :

أولا ـ ملكية رأس المال :

من أبرز العوامل المحددة لتوزيع دخل النشاط السياحى هيكل ملكية رأس المال ، والمقصود بذلك من الذى يمتلك الفنادق والمطاعم السياحية (راسية أو عائمة) ومركبات النقل المخصصة للجولات السياحية Tours داخل البلد من أتوبيسات برية أو نهرية وبحرية ... الخ فعند معرفة هيكل أو توزيع ملكية رأس المال سوف نتعرف مباشرة على هيكل توزيع عوائد التملك التى يعتقد بأنها تمثل النصيب الأكبر من الدخل فى النشاط السياحى الدولى ليس فى مصر فقط بل فى غيرها من

البلدان النامية .

ولتقدير الأثر المتوقع للجاتس على هيكل ملكية رأس المال فى النشاط السياحى فى مصر يجب التعرف على الوضع الحالى ثم وضع بعض التوقعات عن امكانية وكيفية تغيره وإلى أى مدى على أثر تطبيق هذه الاتفاقية .. فإذا قلنا مثلا أن ملكية الشركات السياحية الوطنية (الملكية المصرية سواء عامة أو خاصة) تمثل نسبة معينة س ٪ من ملكية الشركات القائمة فى مجال النشاط السياحى الدولى ، فهل تبقى هذه النسبة على حالها فى المستقبل؟ أم سوف تتغير؟ ولصالح من؟ الملكية الوطنية أم الملكية الأجنبية؟ وبأى درجة؟ ولماذا؟ .

وتشير البيانات المتاحة عن مصر (١٦) إلى أن شركة الاسكان والسياحة والسينما وهى شركة قابضة فى قطاع الأعمال العام فى مصر تملك تسعة فنادق عائمة واثنى عشر فندقاً ثلاث منها فى القاهرة واثنان فى الاسكندرية وواحد فى العلمين وواحد فى بورسعيد واثنان فى منطقة سيناء (العريش ودهب) وواحد فى الغردقة على شاطىء البحر الأحمر واثنان فى الأقصر وأسوان . هذا بالإضافة إلى مشروع فندق اليفانتين فى أسوان . وتمتلك الشركة أربع فنادق أخرى غير عاملة (النيل القاهرة ، سان استيفانو بالاسكندرية ، وساڤوى بالأقصر وفندق العين السخنة) . وبالإضافة إلى هذا تمتلك الشركة مساحات من الأراضى قابلة للاستغلال فى القاهرة وشرم الشيخ والأقصر وأسوان تبلغ عددها اثنى عشر قطعة فى مواقع مميزة جداً .

وبالإضافة إلى ماسبق هناك شركات سياحية مشتركة وتملك الشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما نصيب منها والملاك الآخرون ويدخل فيهم العرب والأجانب وذلك فى الحدود التى تسمح بها الهيئة العامة للاستثمار وللأسف ليس هناك بيانات رسمية منشورة يمكن الرجوع أو الإشارة إليها بالنسبة لحصة العرب والأجانب فى ملكية هذه الشركات المشتركة .

ومن هذه شركة التعمير السياحى التى تمتلك الشركة القابضة ٤٥ ٪ منها والملاك الآخرون ٥٥ ٪ وشركة طابا للتنمية السياحية وتبلغ حصة الشركة القابضة ١٣ ٪ فقط والملاك الآخرون ٧٨ ٪ وشركة الاسماعيلية للسياحة وحصة الشركة القابضة فيها ٢٥٫٣ ٪ والملاك الآخرون لهم ٨٤٫٧ ٪ وشركة المنتزة للسياحة والاستثمار حيث تقع ملكيتها مناصفة بالتساوى بين الشركة القابضة والآخرين . وبالإضافة إلى ذلك هناك شركات تابعة للشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما منها واحدة تنتمى إلى النشاط السياحى وهى شركة مصر للفنادق .

ووفقا للبيانات المتاحة حتى عام ١٩٩٧ عن ملكية الشركات السياحية يتضح أن الحصة الوطنية هى الكبرى وأن معظمها إلى الآن ينتمى إلى قطاع الأعمال العام .

ومع ذلك فإن هذا الوضع فى طريقه إلى التغير بغض النظر عن اتفاقية الجاتس . **أولا** : لأن الدولة فى إطار برنامج الخصخصة Privatization قد استقرت على تنفيذ برنامج لتوسيع قاعدة الملكية وبدأت فى بيع أصول وأسهم الشركات المشتركة والتابعة للشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما . ففى عام ١٩٩٤ تم بيع فندق الميرديان بالقاهرة Meridien وشيراتون العروبة . كذلك تم بيع حصص كل من شركة مصر للفنادق وشركة الفنادق المصرية البالغة ١٠ ٪ لكل منهما فى شركة دهب للتنمية السياحية (تخضع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) فى سبتمبر ١٩٩٦ لشركة رواد السياحة . كما تم توقيع عقد بيع شيراتون القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ .

وفى برنامج البيع يأتى مباشرة بعد ذلك حصة الدولة فى « إيجوث » Egyptian General Organisation for Tourism and Hotels وتبلغ القيمة الاسمية لهذه الحصة نحو ٥٠ مليون جنيه مصرى وتشمل ٢٩ ٪ من فنادق سمير أميس ، ١٢٫٥ ٪ من شركة طابا للتنمية السياحية ، ٢٥٫٣ ٪ من شركة الاسماعيلية للسياحة .. كما أن ليموزين مصر للسياحة معروضة للبيع (سيارات ليموزين فاخرة للنقل السياحى) .. **ثانيا** : تبعا لسياسة الدولة فإن التملك للمستثمرين الأجانب مفتوح فى جميع أنحاء مصر فيما عدا سيناء .. ولقد اتجهت قوانين الاستثمار فى مصر منذ بداية التسعينات [أى من قبل توقيع اتفاقية الجاتس] إلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار فى الاقتصاد المصرى ـ فى النشاط السياحى أو فى غيره (١٧) .

فإذا أخذنا هذا الإتجاه السابق فى الاعتبار ، فإن سريان اتفاقية الجاتس فى آخر حقبة التسعينات وأوائل سنوات القرن الحادى والعشرين ومايؤدى إليه من جذب لرؤوس الأموال الأجنبية بمعدلات كبيرة إلى النشاط السياحى فى مصر نظراً للمزايا النسبية الواضحة التى يتمتع بها فى المنطقة (كما سبق الشرح) سوف يعمل على تغيير « الوزن النسبى » فى ملكية رأس المال فى هذا النشاط لغير صالح الجانب الوطنى . وتتأكد صحة هذا الاحتمال حينما نأخذ فى الحسبان أن مصر تعانى من فجوة موارد تمويلية وأن جهودها الانمائية فى السنوات القادمة لن تقتصر على توجيه رؤوس الأموال إلى السياحة بل إلى أنشطة اقتصادية أخرى .

ثانيا ـ ملكية الأراضى داخل البلد : مع التسليم بأهمية عنصر رأس المال ونسب المشاركة فى ملكيته كمحدد لتوزيع دخل النشاط السياحى فإن هذا التوزيع يتحدد أيضا بعناصر أخرى لها أهميتها ومن هذه العناصر مقدرة الشركات السياحية الأجنبية على تملك أراضى داخل البلد .. وفى عديد من بلدان العالم لايسمح للأجانب بتملك أراضى ملكية خاصة وفى مثل هذه الظروف نجد أن هناك ميزة نسبية مؤكدة للمشروع الوطنى تبقى له حتى بعد تطبيق الجاتس فى مواجهة

المشروع السياحى الأجنبى .. وفى حالة مصر فإن الإتجاه الرسمى للدولة خلال التسعينات فتح الباب أمام المشروعات الاستثمارية الأجنبية بالنسبة لتملك الأراضى داخل البلد وبينما اعتبرت الأجهزة الرسمية فى هيئة الاستثمار ووزارة السياحة والاقتصاد أن منح هذه الميزة فى تملك الأجانب للأراضى داخل البلد سوف يسهم فى تنمية المشروعات الاستثمارية الأجنبية مما يساعد على دفع عجلة التنمية إلا أنه قد غاب عنها أن هذا فى حد ذاته سوف يمنح قوة تنافسية إضافية لهذه المشروعات فى مواجهة المشروعات الاستثمارية الوطنية التى هى الأحق بالتشجيع فى الأجل الطويل من أجل التنمية ومن أجل المصلحة الوطنية أيضا (١٨) . وباختصار فإن استمرار تملك الأجانب للأراضى فى مصر لأجل النشاط السياحى (أو غيره من الأنشطة) سوف يقوى من قدرة العنصر الأجنبى على تحقيق نصيب أكبر من الدخل السياحى الدولى بعد تطبيق الجاتس .

ثالثا ـ الخبرة التنظيمية : يأتى أيضاً على رأس العناصر المحددة لتوزيع الدخل السياحى للبلد بين المشروعات المختلفة العاملة فيه « الخبرة التنظيمية Enter preneuship » والتى ينعكس أثرها مباشرة فى كفاءة أكبر فى استخدام عناصر الإنتاج وبالتالى تحقيق مراكز تنافسية مميزة . وبداية سنجد أن الشركات المتميزة بضخامة رؤوس أموالها سوف تمتلك غالبا خبرات تنظيمية منتقاه ومتميزة . هذه الحقيقة فى حد ذاتها سوف ترجح كفة الشركات الأجنبية الكبيرة أو العملاقة التى ستقدم للعمل فى النشاط السياحى المصرى من الدول المتقدمة والغنية . وبالنسبة للشركات السياحية الوطنية فربما كان من بينها مايتميز بالضخامة ولكن علينا أن نتوقع أن الغالبية منها ستكون أصغر حجما من الشركات الأجنبية خاصة إذا كانت الأخيرة متعددة الجنسيات أو عابرة للقارات .. ومع ذلك فإن صغر حجم الشركات السياحية الوطنية لايعنى افتقارها بالضرورة للكفاءات التنظيمية . فالمقدرة التنظيمية فى مجال النشاط السياحى لاتعتمد على مجرد وجود الامكانات المادية وتعبئة العناصر الإنتاجية بقدر ماتعتمد على امتلاك الفن الخاص بممارسة هذا النشاط الذى يتميز بحساسيته ومرونته العالية وحاجته المستمرة للتجديد . وهذا الفن التنظيمى فى مجال السياحة ليس مدونا فى مؤلفات حينما يخص بلداً معينا . كذلك فإن المقدرة التنظيمية فى ممارساتها العملية سوف تعتمد على امتلاك المعلومات الخاصة والدقيقة عن السوق المصرى وسلوكيات المواطنين فى مناطق المزارات وكيفية التعامل مع عنصر العمل ا لوطنى بمواصفاته الخاصة حتى يستفيد أقصى مايمكن من جوانبه الإيجابية ويقلل أدنى مايمكن من سلبياته . وهذه المعلومات ليست منشورة ولم يعمل أحد بعد على تجميعها أو دراستها ولذلك ستظل مصدراً لميزة خاصة يتميز بها المنظمون الوطنيون حينما يعملون داخل بلدهم .

ان النظريات تقرر أن عنصر التنظيم أكثر تفوقا فى البلدان المتقدمة عنه فى البلدان النامية وأن أعداد المنظمين الأكفاء فى البلدان النامية قليلة جداً . ولكن هذه القاعدة ليست دائماً صحيحة ، كما أنها قد تنطبق أحياناً فى البلدان النامية على بعض الأنشطة دون غيرها . فقد تنطبق فعلا فى مجال نشاط الصناعات التحويلية Manufacturing Industry والذى أصبح مرتبطا بمستوى تكنولوجى متقدم وغير عادى ومتميزا بتكاملات انتاجية رأسية وأفقية على المستويين المحلى والعالمى. أما فى مجال النشاط السياحى فقد يختلف الأمر وقد يكون لبلد نامى مثل مصر أعداد لابأس بها من القدرات التنظيمية التى تمتلك المعلومات والخبرة الخاصة فى الاتصال بالأسواق السياحية الخارجية فى نفس الوقت التى تمتلك كفاءة عالية فى إطار سوقها وظروفها الثقافية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى ظروفها الاقتصادية . ومن خلال هذا الإطار يمكن أن نتوقع احتفاظ المشروع السياحى الوطنى بمزايا نسبية بالرغم من المنافسة المتزايدة التى يواجهها من شركات كبيرة أو عملاقة أجنبية كنتيجة طبيعية لدراية أكثر من قبل أصحاب الأعمال الوطنيين بسوقهم الداخلى وطبيعة العلاقات الإنتاجية والمناخ العام الحضارى والاجتماعى والسياسى للبلد .

وبالإضافة سيجد المنظمون الوطنيون فرصا متاحة من خلال هذا الإطار للتميّز النسبى على أصحاب الخبرات التنظيمية القادمين من الخارج مع مشروعاتهم الكبيرة ، وذلك حينما يستطيعون تقديم الخدمات السياحية فى أشكال متعددة ومتنوعة الألوان . فالميزة النسبية فى مجال ا لمنافسة الدولية قد تتكون تبعاً لامكانية اعطاء ميزات معينة مبتكرة تجعل نفس السلعة أو الخدمة مختلفة عن السلع أو الخدمات المتشابهة معها .. والحقيقة كما هو معروف أنه لاتوجد خدمة سياحية وواحدة متماثلة الأوصاف ينتجها الجميع بنفس الطريقة وإنما هناك خدمات عديدة متشابهة داخل نفس صناعة السياحة .. وهكذا فإن المنتجين الوطنيين فى مصر ـ وغيرها من البلدان النامية ـ يمكن أن يحافظوا على نصيبهم من النشاط السياحى وتنميته بشكل مطرد فى ظروف المنافسة العالمية وسريان «الجاتس» وذلك كلما تمكنوا من تقديم منتجهم السياحى بشكل خاص مميز اعتماداً على مايمتلكونه من خبرة خاصة ودراية بسوقهم ومجتمعهم وظروفهم الداخلية .

رابعا ـ ومن العناصر التى تؤثر على الأنصبة النسبية للمشروعات الأجنبية أو الوطنية فى ايرادات النشاط السياحى وذلك فى إطار الجاتس مقدرتهم على تحقيق **التقدم التكنولوجى** أو المقدرة على التجديد بصفة عامة . وسنجد هنا مرة أخرى أن المنتجين الذين يمتلكون الامكانات المادية المتقدمة فى وسائل السفر والاتصالات الدولية وفى صناعة الفندقة ... الخ هم الذين سيتمكنون من تطوير وتجديد الخدمة السياحية وبالتالى تحسين مركزهم التنافسى الدولى حتى حينما يعملون فى غير

بلدانهم .. وهكذا فإن الشركات الأجنبية الضخمة المؤسسة فى البلدان المتقدمة سواء كانت تحمل جنسية معينة أو متعددة الجنسيات سوف تتمكن من تنمية إيراداتها السياحية داخل البلدان النامية التى تعمل فيها من خلال عمليات التجديد Innovation وذلك على عكس الشركات الوطنية المتوسطة أو الصغيرة الحجم والتى ستقف عاجزة عن مجارتها فيما تستخدمه . ومع ذلك فإن هذه النتيجة قابلة للتعديل بقدر مايمكن القول باعتماد عملية تجديد الخدمة السياحية اعتماداً على عوامل أخرى خلاف التكنولوجيا المتقدمة التى تحتاج إلى أبحاث وتكلفة رأسمالية باهظة فى بدايتها.. وفى الواقع فإن هناك مجال لتجديد الخدمة السياحية عن طريق اكتشاف مناطق جديدة للسياحة داخل الوطن أو طرق جديدة لتنظيم الخدمة السياحية وتقليل تكلفتها أو ابتكار خدمات فندقية أو ترفيهية متميزة بالطابع الشعبى ... الخ ، وفى هذا الاتجاه توجد فرصة متبقية للمشروع السياحى الوطنى الصغير نسبياً للمحافظة على نصيبه من الدخل أو زيادته بالرغم من وطأة منافسة المشروعات السياحية الأجنبية الكبيرة (١٩) .

خامسا ـ يضاف إلى ماسبق أن الأثر التعليمى سيلعب دوراً فى الأجل الطويل لصالح المشروع السياحى الوطنى .. فالشركات السياحية الأجنبية الكبيرة القادمة من بلدان العالم المتقدم والتى يتوقع أن تمتد أعمالها داخل البلدان النامية بعد تطبيق الجاتس سوف تعتمد على أنظمة حديثة فى تنظيم وتجديد أعمالها .. ويمكن القول بأن مثل هذه الأنظمة سوف تكون سببا من أسباب الوفرة فى التكاليف ومن ثم المقدرة الأكبر على المنافسة . ولكن فى الأجل الطويل هناك دائماً اتجاه لانتشار المعرفة بهذه الأنظمة الحديثة داخل البلد الواحد عن طريق العمل داخل هذه الشركات الأجنبية أو الاحتكاك بها من خلال المعاملات . ومن ثم فإن الفرصة تكون مفتوحة أمام منظمى الشركات والوكالات السياحية الوطنية لتعلم طرق وأساليب أحدث وأكثر رقيا فى إدارة أعمالها وتجديدها عن طريق عملها جنبا إلى جنب مع الشركات والوكالات السياحية الأجنبية وذلك خلال الأجل الطويل .. بعبارة أخرى أن بعض الميزات النسبية فى التنظيم والتجديد لدى الشركات أو الأشخاص القادمين من الخارج للعمل داخل البلد تنتقل من خلال الأثر التعليمى إلى الشركات الوطنية داخل البلد فترتفع مقدرتها التنافسية وتزداد فرصتها فى تنمية نصيبها من الدخل السياحى .

سادسا ـ الظروف الاقتصادية الداخلية للمشروع السياحى الوطنى سوف تسهم مباشرة إما فى تقوية أو إضعاف مركزه التنافسى النسبى أمام المشروعات السياحية الأجنبية القادمة من الخارج بعد تطبيق الجاتس .. فهل يجد المشروع السياحى الوطنى التمويل الكافى اللازم لتنمية نشاطه ؟ وكلما كانت التسهيلات الائتمانية من المصارف متاحة بشروط ميسرة للمشروعات السياحية الوطنية كلما

أسهم هذا فى تنمية نشاط هذه المشروعات بتكلفة مناسبة . ويلاحظ أن المشروعات السياحية الأجنبية التى سوف تقدم للعمل من بلدان متقدمة اقتصادية فى مصر أو فى غيرها من بلدان نامية لن تعانى من مشكلات تمويلية مماثلة .

ومن المشاكل التى تحيط أيضا بالمشروع الخاص الوطنى الضرائب التى عليه أن يؤديها للدولة .. ويلاحظ أن معدلات الضرائب على الإيراد العام مازالت مرتفعة فى مصر بالرغم من تعديلها بعد صدور قانون الضريبة الموحدة . فالشريحة الخامسة من الإيراد العام التى تبدأ من ٠٠٠ ٦٨ جنيه فى العام تتعرض لضريبة تبلغ ٤٨ ٪ وهذا مما لايساعد أبداً على تنمية الأعمال ويحفز الممولين على التهرب الضريبى . وتمنح الحكومة تسهيلات ضريبية واعفاءات للمشروعات الاستثمارية فى المدن الجديدة وكذلك الاستثمارات الأجنبية لفترة تمتد عشر سنوات وهذا فى حد ذاته مما يسهم فى اعطاء ميزات تنافسية لجميع المشروعات الأجنبية تجاه المشروع الوطنى سواء فى السياحة (أو غيرها) وبالتالى سوف يسهم فى إعادة توزيع الدخل السياحى لغير صالح المشروع الوطنى من ثم لابد من إعادة النظر فى السياسة الضريبية برمتها (٢٠) .

نصيب عنصر العمل من الدخل السياحى الدولى فى إطار الجاتس :

أخيراً يأتى تساؤل حول نصيب عنصر العمل الوطنى من الدخل السياحى بعد تطبيق الجاتس .. فهل يتأثر هذا النصيب ؟

والواقع أن اتفاقية الجاتس فى حد ذاتها لاتسمح بجلب عمال أجانب من الخارج وسيظل قدوم هؤلاء خاضعا لما تمليه قوانين العمل الأجنبى والهجرة فى مصر . وبالتالى فإن نمو النشاط السياحى الدولى فى مصر سواء عن طريق مشروعات أجنبية أو وطنية سيسمح بنمو متناسب معه فى إيرادات عنصر العمل الوطنى داخل هذا النشاط . ومع ذلك يلاحظ أن صحة هذه النتيجة فى الأجل الطويل ستتوقف على فرضين : أولهما بقاء معامل العمل / الناتج فى النشاط السياحى على ماهو عليه ، وثانيهما استمرار الوفرة النسبية لعنصر العمل فى مصر .

وبينما أن صحة الفرض الثانى لن تتعرض غالبا للنقض على مدى العشر سنوات القادمة على الأقل خاصة فى ظروف استمرار النمو السكانى على معدلاته الحالية فى مصر (٢٫٣ ٪ فى السنة) ، فإن صحة الفرض الأول عرضة للتغير فى حالة تطور الفنون الإنتاجية داخل النشاط السياحى الدولى فى مصر لصالح تكثيف رأس المال ، ففى هذه الظروف يرتفع معامل رأس المال / الناتج أو بعبارة أخرى ينخفض معامل العمل/ الناتج . هذه الظروف محتملة التحقيق إذا استتبع قدوم شركات

سياحية أجنبية ضخمة إلى مصر اعتماد متزايد على فنون انتاجية متطورة تعمل على احلال الآلة محل العمل البشرى . فإذا حدث هذا فإن النصيب النسبى لقوة العمل الوطنى فى النشاط السياحى الدولى داخل مصر سوف يقل بينما يرتفع فى نفس الوقت نصيب رأس المال الأجنبى وتعتمد صحة هذه النتيجة عموما على الإطار النقابى لعنصر العمل .. فكلما كانت هناك نقابات عمالية قوية مستقبلاً كلما أمكن المحافظة على أوضاع داخلية واجتماعية أكثر استقراراً وأمانا للطبقة العاملة والعكس صحيح .

نتائج التحليل :

توصلنا فى التحليل السابق إلى عدد من النتائج الهامة وذلك فى إطار الفروض الأساسية التى اعتمدنا عليها فى البداية وهذه النتائج هى :

١ ـ نظراً لما تتمتع به مصر من مزايا نسبية فى السياحة الدولية لاتتمتع به دول منطقة الشرق الأوسط الأخرى فإن تطبيق اتفاقية الجاتس سيؤدى إلى تمتعها بتدفق الاستثمارات والخبرات السياحية الأجنبية أكثر من غيرها ومن المتوقع أن لايؤدى هذا فقط إلى زيادة الإيرادات السياحية الدولية لمصر بل أيضا إلى زيادة نصيبها النسبى من الإيرادات السياحية الدولية لمنطقة الشرق الأوسط.

٢ – ان تدفقات الاستثمارات والخبرات الأجنبية للعمل فى النشاط السياحى الدولى فى مصر بسبب الجاتس يعنى أن هناك عملية إعادة توزيع للإيرادات المتحققة من هذا النشاط سوف تتم مستقبلا بين المشروعات السياحية الوطنية والأجنبية العاملة فى مصر . والمتوقع أن يتم إعادة توزيع الإيرادات السياحية لصالح المشروعات السياحية الأجنبية العملاقة الأكثر قدرة على تعبئة رؤوس أموال وخبرات تنظيمية عالية والأكثر قدرة على استخدام تكنولوجيا متقدمة خاصة فى مجال المعلومات والاتصالات الدولية . وكلما زاد عدد هذه المشروعات السياحية الأجنبية العملاقة كلما أعيد توزيع الإيرادات السياحية الدولية فى مصر لغير صالح المشروعات الوطنية ، إلا بصفة استثنائية .

٣ ـ ان مقدرة المشروعات السياحية الوطنية على تنمية نصيبها من الإيرادات السياحية الدولية سوف تتحسن على مدى الأجل الطويل كلما استطاعت القيام بعمليات تجديد Innovation فى الخدمات السياحية وكلما استفادت من خبرتها السابقة المتراكمة فى السوق السياحى المصرى داخليا وخارجيا .. أما فى المدى الزمنى البعيد فمن الممكن أن يلعب « الأثر التعليمى » دوراً

هاماً لصالح المشروعات السياحية الوطنية ، إذ أن من الممكن أن تنتقل الخبرة والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية فى مجال التسويق السياحى الدولى تدريجيا إلى العناصر الإنتاجية الوطنية .

٤ ـ مع افتراض بقاء تشريعات العمل ، ومعدلات النمو السكانى على حالها فى الأجل الطويل ، وكذلك افتراض بقاء معامل العمل / الناتج ثابتا فى مجال النشاط السياحى فى مصر فإن نصيب عنصر العمل سوف يزداد مع كل زيادة فى الايرادات السياحية الدولية مستقبلا . ويلاحظ مع ذلك أن افتراض ثبات معامل العمل/ الناتج فى النشاط السياحى الدولى مستقبلاً ليس مؤكداً فى حالة الاعتماد على تكنولوجيا متقدمة مكثفة لرأس المال .

التغيرات المحتملة فى الفروض الأساسية وانعكاساتها على نتائج التحليل :

١ ـ أحد الفروض الأساسية يتمثل فى استمرار التزام جميع الدول الموقعة على «الجاتس» بالاتفاقية على مدى الأجل الطويل . وهذا الأمر غير مؤكد على الاطلاق فى الاتفاقيات الدولية قديما وحديثا خاصة كلما طال الأجل .. ومما يذكر هنا معاهدة كوبدن لتحرير التجارة التى عقدت بين بريطانيا وفرنسا فى منتصف القرن الماضى ثم انضمت إليها دول أخرى كثيرة ثم مالبثت أن نقضتها فرنسا ثم بلدان أخرى إلى أن انتهت تماما فى أواخر عشرينات هذا القرن . وبالنسبة لاتفاقية «الجاتس» فإن هناك مشكلات كثيرة مازالت متعلقة بها ويلزم بدء التفاوض عليها اعتباراً من ١٩٩٩ وقد لايتم حسمها قبل سنوات عديدة وسوف يظل الإلتزام بالاتفاقية مستقبلا متوقفا على نوعية وكم المشكلات المتعلقة بتنفيذها والعلاقات السياسية بين الدول الموقعة عليها . وعلى ذلك فإن جميع النتائج الخاصة بتطبيق «الجاتس» سوف تظل مستقبلاً متوقفة على الظروف التى يمكن أن تتسبب فى قيام مشكلات اقتصادية أو سياسية بين دول الاتفاقية وعدم امكانية علاجها ، وهذا يستدعى مناقشة الفروض الأخرى (كما سيلى) .

٢ ـ بالنسبة لفرض المقدرة على مواجهة أى مشكلات وفض أى منازعات تنشأ مستقبلاً بين دول اتفاقية WTO (والتى تشمل الجاتس) فإن الأمر يتوقف على نوعية وحجم هذه المشكلات وعمق المنازعات المترتبة عليها من جهة واستعداد وكفاءة الأجهزة والتنظيمات والترتيبات الاجرائية الخاصة بحل المشكلات من جهة أخرى .

وقد تنشأ مشكلات بين دول متقدمة وبعضها ولكنها لن تكون بعمق المشكلات التى قد تتصاعد بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك بسبب الفجوة الاقتصادية والتقنية الضخمة

فيما بينها وقضية التبادل اللا متكافىء المترتبة على هذه الفجوة . وفى مجال السياحة على وجه الخصوص فإن العديد من الدول النامية قد تمكن فى الثمانينات والتسعينات من تنمية النشاط السياحى الدولى إلى الدرجة التى حل فيها من حيث الأهمية محل النشاط التقليدى للصادرات الأولية .. فى هذه الظروف لنا أن نتوقع بعض مايترتب على «الجاتس» من مشكلات ومنازعات عميقة حينما تشعر البلدان النامية بأنها تفقد جانبا (ربما متزايداً) من إيرادات سياحتها الدولية إلى مشروعات أجنبية قادمة من البلدان المتقدمة . ولنا أن نتوقع أن تؤدى مثل هذه المشكلات والمنازعات إلى رغبة فى فرض قيود على «الجاتس» أو وقف العمل ببعض بنودها ، وربما الانسحاب الكامل منها .

٣ ـ من الفروض الأساسية التى قام عليها التحليل سيادة حالة من السلام عالمياً . وفى منطقة الشرق الأوسط فإنه مازالت احتمالات تدهور حالة السلم قائمة وقوية فمن جهة نجد أن مفاوضات السلام بين اسرائيل وفلسطين قد تعقدت وتكاد تكون متوقفة وذلك مع استمرار تعسف الجانب الاسرائيلى . وفى منطقة الخليج ماتزال مشكلة العراق قائمة .. والولايات المتحدة مازالت تعلن مابين الحين والآخر عن استعدادها لضرب العراق عسكريا .. كذلك فإن علاقات الولايات المتحدة بإيران سيئة وقد تنفجر فى أى وقت .. وبين تركيا والدول العربية المجاورة (سوريا والعراق) مشاكل المياه والأقليات العرقية وذلك بعد إقامة سد أتاتورك العظيم وتكرر الهجمات التركية على الأكراد فى العراق .. وحول قبرص هناك مشكلة حادة بين تركيا واليونان بسبب تقسيم الجزيرة .. ولاشك أن انفجار أى مشكلة من هذه المشكلات سوف يؤدى إلى تقلص النشاط السياحى الدولى فى منطقة الشرق الأوسط إلى الصفر فى الأجل القصير . أما فى الأجل الطويل فإن استمرار التوتر الناجم عن المشكلات المذكورة سيكون له تأثيره السلبى المباشر على تدفق الاستثمارات والخبرات الأجنبية إلى منطقة الشرق الأوسط بالرغم من أى شىء آخر .

وكذلك يمكن أن نتساءل كيف يؤدى تطبيق الجاتس إلى تدفقات ذات أهمية فى الاستثمارات والخبرات الأجنبية فى مجال النشاط السياحى الدولى فى عدد من بلدان الشرق الأوسط وذلك مع عدم استقرار حالة الأمن الداخلى فى الأجل الطويل .. لقد بذلت الحكومة المصرية قصارى جهدها لتشجيع تدفقات الاستثمارات والخبرات الأجنبية داخل مصر وذلك عن طريق التشريعات .. ولكن نجد أن هذه التدفقات فى مجال السياحة الدولية تتأثر كثيراً مابين الحين والآخر بأحداث ارهابية عنيفة ضد السائحين الأجانب . فماذا يمكن أن يضيف تنفيذ الجاتس إذا لم يتم حل مشكلة الارهاب والعنف بشكل قاطع ونهائى ؟

مقترحات بالنسبة للسياسة السياحية :

بناء على ماسبق يمكن القول أن التأثير الفعال والسريع لاتفاقية «الجاتس» غير وارد قبل مرور سنوات عديدة من بداية القرن القادم الحادى والعشرين . فإلى أن تستقر الأحوال الأمنية الداخلية فى مصر وظروف السلم فى منطقة الشرق الأوسط ستظل الشركات السياحية العالمية الكبرى غير راغبة أو مترددة فى القيام باستثمارات ضخمة داخل مصر أو داخل المنطقة .. وحينما تتغير هذه الظروف وتستقر الأوضاع فإن عملية إعادة توزيع الإيرادات السياحية الدولية بين العناصر الأجنبية والعناصر الوطنية سوف تثير مشكلات حادة ليس فقط فى مصر وإنما فى جميع الدول النامية السياحية .. ومثل هذه المشكلات إن لم تجد حلاً مناسباً قد تتسبب فى تراجع من نوع أو آخر عن اتفاقية «الجاتس» .. لذلك فإنه يلزم العمل على تفادى سلبيات «الجاتس» من جهة وتعظيم ايجابياتها على مدى الأجل الطويل من خلال سياسة محددة نضعها فى شكل المقترحات التالية :

١ ـ يجب التقدم فى مباحثات «الجاتس» التى سوف تأخذ مجراها اعتبارا من عام ١٩٩٩-٢٠٠٤ على مهل وبحذر شديد من أجل التأكد أن جميع الشروط التى سوف تلتزم بها مصر فيما بعد لن تضعف من قدرة المشروعات السياحية الوطنية على منافسة الشركات السياحية الأجنبية التى سوف يسمح لها بالدخول .

٢ـ فى خلال الفترة الممتدة من الآن (١٩٩٧) إلى الوقت الذى يبدأ فيه تنفيذ الاتفاقية يجب العمل على توجيه المشروعات السياحية الوطنية عموما نحو زيادة كفاءتها وتجديد أعمالها وتنظيمها على نحو أفضل بحيث يقوى مركزها التنافسى فى مواجهة ماهو منتظر من منافسة عالمية شديدة ولايعنى هذا تقديم دعم مادى من الحكومة لهذه الشركات حيث أنه قد تم التخلى عن سياسة الدعم هذه لأسباب عديدة ، من أهمها الأعباء التى تقع على ميزانية الدولة من جراء الدعم بالإضافة إلى أن هذا الدعم لايؤدى إلى زيادة الكفاءة بل قد يؤدى إلى عكس ذلك . ان توجيه المشروعات السياحية الوطنية نحو زيادة كفاءتها فى السنوات المقبلة وتقوية مراكزها التنافسية يمكن أن يتحقق عن طريق :

أ ـ إتاحة برامج تدريبية على مستوى عالى للعاملين فى النشاط السياحى .

ب ـ اعداد دراسات متخصصة عن الأسواق السياحية الدولية وأحدث وسائل التسويق السياحى لجذب أكبر عدد ممكن من السائحين الأجانب .

جـ ـ من الممكن أيضا أن تقوم الحكومة بدور هام فى تشجيع المشروعات الخاصة السياحية فى تكوين شركات مساهمة كبرى لكى تقف مستقبلا فى مواجهة الشركات السياحية الكبرى القادمة من الخارج .

د ـ يمكن أن تقوم الحكومة أيضا بدور هام فى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية ومد المشروعات الوطنية العاملة فى قطاع السياحة بكل مايلزم لأجل تنمية أسواقها السياحية الدولية.

٣ ـ ان السماح للأجانب بتملك أراضى داخل البلد لإقامة مشروعات سياحية عليها أمر يجب إعادة النظر فيه لأجل التراجع عنه لمصلحة الوطن فمعظم دول العالم لاتسمح بتملك الأجانب لأراضيها حفاظاً على تراب الوطن ومصلحة المواطنين والنشاط الاقتصادى الوطنى فى الأجل الطويل ولاشك أن ملكية الأرض حقا خاصا للمواطنين سوف يعطى المشروعات الوطنية ، السياحية وغير السياحية ، ميزة نسبية خاصة فى مواجهة المشروعات الأجنبية وسوف يسمح فى هذا الإطار المقترح بأن يقيم الأجانب مشروعاتهم فى أرض الوطن عن طريق الإيجار من أصحاب هذه الأراضى .

٤ ـ يجب القيام بدراسات دقيقة عن المعاملة الضريبية مستقبلاً للمشروعات الأجنبية السياحية ذلك لأن روح اتفاقية «الجاتس» ترفض التمييز ضد العنصر الأجنبى المشارك فى تجارة الخدمات داخل أى بلد من البلدان . ومع ذلك فإن من حق أى دولة حينما تأتى إلى فرض ضرائب على المشروعات الأجنبية القادمة من الخارج أن تحملها مثل مايتحمل المواطنون . فالمشروعات الأجنبية القادمة لاينبغى أن تتحمل فقط ضرائب على نشاطها ولكن أيضا ينبغى أن تدفع ضرائب مقابل الاستفادة بالبنية الأساسية السياحية التى تحملها المواطنون من قبل قدومها . ويجب الحذر من تقرير أى اعفاءات للمستثمر الأجنبى لايتمتع بها المستثمر الوطنى لأن هذا سوف يؤدى إلى ضرر مباشر يلحق بالأخير .

٥ ـ قيام الحكومة عن طريق مراكز البحث العلمى وبتوجيه من وزارة السياحة بمساعدة المشروعات السياحية الوطنية على تنمية قدراتها على تطوير وتجديد خدماتها للسائحين الدوليين بأقل تكلفة ممكنة . ومن الممكن فى سبيل هذا اعداد خطة طويلة الأجل للتجديد فى حدود الامكانيات المتاحة محليا ويتم تنفيذها عن طريق المشروعات الخاصة مع حث البنوك على تمويلها بشروط مناسبة .

٦ ـ عقد مؤتمرات علمية وندوات ولقاءات دورية للخبراء المتخصصين فى السياحة والشركات السياحية ووكالات السياحة والسفر والمستثمرين فى النشاط السياحى لتبين أوجه القصور فى الممارسات السياحية داخل الوطن والبحث فى امكانيات تعظيم الفوائد التعليمية من الشركات السياحية الأجنبية سواء من خبراتها التنظيمية عموما أو من طرقها التسويقية فى الخارج وذلك بهدف الوقوف معها على قدم المساواة ثم التفوق عليها فى جذب السائحين الدوليين على مدى الأجل الطويل .

المراجـــع

١ - J. Morrison ," Tourism Industry Objectives of Liberralisation, WTO Seminar & Conference Proceedings, GATS implications for Tourism, the General Agreement on Trade in Services adn Tourism, p. 33, Milan, Italy 2-3 December 1994 .

٢ ـ بلغت الايرادات السياحية ٢ر ٩٦٥ مليون دولار فى ١٩٩٥/ ١٩٩٦ وارتفعت إلى أكثر من مليـار دولار فى ١٩٩٦/١٩٩٧ (١ر٠٠١ مليـار دولار) وذلك وفـقـا لتـقـديرات البنك المركزى، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الأول ، ١٩٩٦/١٩٩٧ . وبلغت ايرادات المطاعم والفنادق عام ١٩٩٥/١٩٩٦ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩١/١٩٩٢) ٢ر٦٠٩ مليار جنيه مما يمثل نحو ٥ ٪ من اجمالى قطاع الخدمة الإنتاجية ونحو ١ر٧ ٪ من اجمالى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج ، ويلاحظ أن نسبة القيمة المضافة فى نشاط السياحة والمطاعم والفنادق كانت نحو ١ر٤٥ ٪ من اجمالى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة فى عام ١٩٨٩/١٩٩٠ .

٣ ـ عدد المشتغلين من القوة العاملة فى كافة القطاعات السلعية والخدمة فى ١٩٩٥/١٩٩٦ ١٥ر٣٤٠ مليون عامل (انظر : البنك المركزى ، التقرير السنوى ١٩٩٥/١٩٩٦) . واجمالى العمالة المباشرة وغير المباشرة فى قطاع السياحة فى نفس العام ١ر٠٥٤ر٤٠٠ عامل . وانظر أيضا وزارة السياحة ، عصر من السياحة ، ١٩٩٦ ، صفحة ١٢٩ .

٤ ـ وصل عدد الدول الأعضاء فى اتفاقية WTO إلى ١٣٤ دولة وهو فى تزايد مستمر وأن هناك مابين ١٥ إلى ٢٠ لجنة تشرف على المفاوضات المعنية بانضمام أعضاء جدد إلى المنظمة ، من بينها الصين وروسيا وأوكرانيا . كما أن دول عربية مثل الأردن ولبنان والجزائر والسعودية مازالت تتفاوض حول شروط انضمامها .

٥ ـ تأخذ منظمة السياحة العالمية نفس الأحرف WTO ويلزم التنويه إلى ذلك وسوف يشار إلى ذلك إذا جاء ذكر منظمة السياحة الدولية .

٦ - انظر : Dr. M. A. Kakabades, " The General Agreement on Trade in Services, Opportunities for Tourism", p. 3, in GATS Implication for Tourism, op cit .

وانظر أيضا : F. Vellas, L. Becherel" International Tourism : An Economic Perspective, pp. 265 - 268, MaCmillan Press, 1995 .

٧ ـ انظر : Kakabades المرجع السابق ، صفحات ٦ - ٩ .

٨ ـ ويلزم التأكيد على عدم اتخاذ أية « اجراءات غير رسمية » من جانب أى دولة يكون من شأنها الحد من حركة منتجى الخدمات عبر الدول . والحقيقة أن الاجراءات غير الرسمية التى تتخذها بعض الدول للحد من حركة الأجانب قد تكون أخطر بكثير مما هو متصور ، مثال التأخير فى منح تأشيرات الدخول أو تعطيل اجراءات الخروج من المطارات والموانى بحجة فحص جوازات السفر أو السجلات الأمنية ... الخ .

٩ ـ تعرضت الاتفاقيات الدولية خاصة فى مجال التجارة للنقض عديد من المرات وفى التاريخ الحديث تعرضت اتفاقية تحرير التجارة التى عقدت فى النصف الثانى من القرن ١٩ بين فرنسا وانجلترا (معاهدة كوبدن) ثم انضمت إليها دول أخرى للنقض حتى أصبحت شبه ملغاه بعد الحرب العالمية الأولى إلى أن انتهت فعليا ورسميا فى بداية الثلاثينات على أثر عودة بريطانيا إلى نظام التفضيل الامبريالى فى تجارتها مع المستعمرات التابعة لها .

انظر : أ . د . عبدالرحمن يسرى أحمد ، الاقتصاد الدولى ، طبعة ١٩٧٤ ، دار النهضة ، بيروت .

١٠ ـ انظر : د . حسين كفافى ، رؤية عصرية للتنمية السياحية فى الدول النامية ، صفحة ٢٣٣ـ٢٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١ .

١١ ـ انظر الفروض الأساسية للتحليل صفحة ٧ من البحث .

١٢ ـ Look : G.M. Meir (editor), Leading Issues in Econ. Development, Atricles by Little, Little and Mirrless, Lal and UNIDO, pp. 448 - 478, Oxford University Press, 1976.

١٣ ـ Look : The Economist Intelligence Unit, Travel & Tourism Intelligence, International Tourism Reports, No 2 , 1996, pp. 6 -7., London.

انظر أيضا : د . سلوى محمد مرسى ، « تطور وأهمية قطاع السياحة فى الدول العربية والاحتمالات المتوقعة لأثر اتفاقية الجاتس عليه » ،بحث مقدم إلى اجتماع خبراء العرب لدراسة أثر الجاتس على الاقتصاديات العربية ، القاهرة ، ٤ - ٧ يوليو ١٩٩٤ ، صفحة ١٣ - ٢٧ .

١٤ ـ D . Salvatore, International Economics, Fifth Edition, Prentice Hall International, Inc, 1995, pp. 158-160 .

١٥ ـ انظر : وزارة الاعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الاستثمار .. وانطلاقة جديدة « حيث يتضمن قانون الاستثمار رقم ٢٣ لعام ١٩٨٩ وما يتبعه من مزايا واعفاءات بمثابة دفعة قوية لتشجيع القطاع الخاص نحو التوسع فى انشاء المشروعات المشتركة والمشاركة فى خطط وبرامج التنمية الاقتصادية » .

وانظر أيضا : الجريدة الرسمية ، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ، العدد ١٩ مكرر ، ١١ مايو ١٩٩٧ ، صفحة ٤ .

وانظر أيضا : نشرة Ernest & Young, " Investment Profile: Egypt" 4 September 1996.

١٦ ـ انظر : « نشرات جمهورية مصر العربية فى إطار برنامج توسيع قاعدة الملكية ، بيع أصول وأسهم الشركات المشتركة والتابعة لشركة الاسكان والسياحة والسينما » ، ابريل ١٩٩٧ .

وأيضا : نشرة قطاع تخطيط ومتابعة الترويج للبيع والتنفيذ ، بيان بالأصول المملوكة لشركات السياحة والفنادق والمدرجة ضمن برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية .

١٧ ـ انظر : مراجع الملحوظة ١٥ .

١٨ ـ انظر : أ . د . صلاح الدين عبدالوهاب ، التنمية السياحية ، مطبعة زهران ، ١٩٩١ ، صفحة ١٨٦ – ١٨٧ .

١٩ ـ انظر : أ . د . عبدالفتاح الجبالى ، أثر دورة أرجواى على الاقتصاديات العربية ، المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين العرب ، القاهرة ، ٢١ – ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ .

٢٠ ـ انظر : أعمال ندوة مشروع الضريبة الموحدة التى عقدت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ١٩٩٣/١٢/١٩ ، ونشرت فى مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، يناير / ابريل ١٩٩٤ ، القاهرة ، صفحات من ٥ – ٥٧ .

مراجع أخرى لم تذكر فى الهوامش

١ ـ Rt. Hon. D. Davies, Former Treasury Minister, The World Trade Organisation and Gatt, 94, A Guide to the new International Economic Law.

٢ ـ Anne Badger and others (Editorial Team) , Trading Places : Tourism As Trade, Published by Tourism Concern, 1995.

٣ ـ The Economist Intelligence Unit, Country Report, 2 nd Quarter 1995, Egypt.

٤ ـ Arab Republic of Egypt, Ministry of Tourism , Tourism Development Authority, Investment In Egypt 1996 .

٥ ـ أ . د . على عبدالعزيز سليمان ، اتفاقية الجات المكاسب والمخاوف ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، ابريل ١٩٩٤ ، صفحات ١٠١ - ١٠٧ .

٦ ـ أ . د . على عبدالعزيز سليمان : أثر المتغيرات الدولية على قطاع الخدمات فى الدول العربية ، المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين « التنمية العربية والتطورات الاقليمية والدولية » ، القاهرة ، ٢١ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ .

٧ ـ أ . نبيل حشاد ، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمى ، النهضة العربية ، ١٩٩٥ .

٨ ـ د . ماجدة شاهين ، المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الاجراءات المضادة للاغراق ، ملحق مجلة الأهرام الاقتصادى عدد ١٩٩٨/٢/٩ .

٩ ـ د . محسن هلال ، تسوية المنازعات التجارية فى إطار منظمة التجارة العالمية ، ملحق **الأهرام** الاقتصادى ، عدد ١٩٩٧/١١/٢٤ .

١٠ ـ المستشار الدكتور عبدالفتاح مراد ، التعليق على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ باصدار **قانون** ضمانات وحوافز الاستثمار .